كارثة مصنع العبور تدق ناقوس الخطر

مليارا جنيه خسائر مصر سنويا بسبب الحرائق

كتب . محمد حماد:

فتح حريق مصنع الأثاث بالعبور الذى راح ضحيته ٢٥ عاملا وإصابة ٢٢ آخرين الباب حول منظومة لإدارة المخاطر بالمصانع المصرية. وكشفت دراسة حول منظومة الصناعة المصرية وإدارة المخاطر أن مصر تخسر سنويا نحو مليارى جنيه بسبب الحرائق.

وأكد الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة تنمية الإنتاج وتعميق الصناعة المحلية باتحاد الصناعات المصرية ضرورة ربط رخصة إنشاء وتشغيل المصانع بإلزام تطبيق كود الحريق وعلى أن يتم ربط تجديد الترخيص بالمتابعة الإلزامية.

وطالب بضرورة منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين، وإيجاد آلية فعالة تعمل جنبا إلى جنب مع كود الحريق المصرى تتعلق بسلوكيات القائمين على التنفيذ وكذا الإلزام بتطبيق اشتراطات هذا الكود.

وأكد أن هناك عددا من الإجراءات فى مجال الاحتياجات التى يجب استيفاؤها تطبيقا لأكواد الحريق المحلية والعالمية، منها على مستوى المعدات وتشمل المكافحة بالموقع بغرض احتواء الحريق فى أضيق نطاق خلال الخمس دقائق الأولى وتوفير أجهزة إطفاء يدوية من نوعية مناسبة للحرائق حاصلة على اعتمادات محلية ودولية .

نادر رياض

ودعا إلى ضرورة توفير ممرات ومسارات وسلالم للهروب تنقل العاملين لمخارج آمنة خارج المصنع مع تزويد هذه الممرات بوسائل إنارة بديلة وشفاطات للدخان وأبواب ذاتية الغلق تفتح فى اتجاه الهروب ولا تفتح فى الاتجاه العكسي، فضلاً عن المواجهة الثابتة بالتوجيه من خارج المصنع عن طريق التجهيزات الثابتة والمركبة داخل المصنع لتعطى قدرة اطفائية تزيد على ٥٠٪ عن معدلات تصاعد الحرارة.

وأشار إلى ضرورة الحرص على عمل مناورات تجريبية بصورة منتظمة لتطبيق خطط الإخلاء ومواجهة الحريق ونقل مصاب لأقرب مستشفي، وتزويد المصانع بأنظمة إطفاء مناسبة طبقا للأحمال الحرارية الموجودة فى كل موقع والمحسوبة على الحد الأقصى للمواد القابلة للاشتعال التى قد تكون موجودة بها.

وأضاف أن هناك إجراءات على مستوى التداول للخامات لابد من مراعاتها وتمثل فى عزل الخامات ذات الخطورة العالية داخل مخازن مأمونة خارج المبنى تقع قبلى المصنع بحيث تظل تحت الريح بالنسبة للمصنع وعزل السوائل القابلة للاشتعال فى المخازن، مع خفض مستوى الخامات فى منطقة التصنيع.

وأكدت الدراسة على ضرورة تأهيل الأفراد وتدريب رئيس وأفراد فريق الإطفاء والأمن الصناعى والوصول بهم لمستوى التدريب الراقي، وتدريب ٥٠٪ من عمال الإنتاج والوصول بهم لمستوى المهارة فى استعمال الأجهزة اليدوية.

ودعت الدراسة لمد دور إتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط الخدمات للقطاع الصناعي، منها قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجل بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة وتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقا للاكواد التى تحكمها. وقال علاء الزهيرى رئيس لجنة التأمين بغرف التجارة الأمريكية بالقاهرة آننا نحتاج فى مصر إلى زيادة الوعى التأميني.

وأكد أن حجم صناعة التأمين فى مصر لا تتناسب على الإطلاق مع حجم الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من حجم المؤمن عليهم تأتى بسبب عمليات التأمين الإجبارى سواء مما يحصلون على قروض من البنوك أو لشراء السيارات، حيث تتطلب هذه الجهات ضرورة التأمين أولا.

وأشار إلى أن التأمين يلعب دوراً مهما فى حماية المنشآت الصناعية سواء من خلال التعويض حال تحقق الخطر أو الحماية المسبقة نتيجة الإجراءات والاشتراطات التى تؤكد عليها شركات التأمين ضمن الاشتراطات الرئيسية للتأمين.

جريدة الاهرام (صفحة 18) 2015/7/30